رؤية لحل أزمة التوظيف

التحضير لعقد مؤتمر شامل للحوار والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص

في أوضاع صعبة تمر بها اليمن أسهب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي في استعراض جهود الحكومة وانجازاتها خلال المرحلة الانتقالية أدت إلى تحسين كثير من المؤشرات التنموية والاقتصادية في البلاد.

وفي خضم استعراضه كشف السعدي عن وجود ترتيبات وتحضيرات جارية لعقد مؤتمر شامل للحوار والشراكة مع القطاع الخاص في القريب العاجل لحل العديد من الإشكاليات والقضايا الساخنة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتمثل قضية التشغيل محوراً رئيسياً في السجال الدائر بين الطرفين مع تفاقم أزمة توفير الوظائف وانتظار ملايين من العاطلين عن العمل تقديم إشارات إيجابية مسموعة ومرئية،وخاصة الشباب منهم على أن مرحلة التحول منحازة إليهم وساعية لتقديم الحلول لمأزقهم الاقتصادي والاجتماعي بتوفير فرص عمل حرة وكريمة ومجزية.

كتب/ محمد راجح

يذكر الوزير توجهات قائمة لإنشاء وحدة متخصصة للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ستبدأ بمزاولة عملها قريباً.

ويؤكد أن الهدف من إنشاء الوحدة يتمثل في تذليل الصعوبات التي تعترض قطاع الأعمال وتفعيل أطر الشراكة مع القطاع الخاص ليقوم بدور فاعل في التنمية الاقتصادية.

ويشير إلى أن اليمن مرت بصعوبات عديدة خلال الفترة الماضية لكنها مخاض الولادة الحديثة لليمن الجديد الذي يمثل فيه الشباب المرتكز الأساسي للحاق بالتطور المجتمعي من كافة النواحي.

ويؤكد أن الشباب مسئولون عن رسم خارطة طريق المستقبل برؤى حديثة تدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

اختلال التوازن

تمثل الثروة البشرية عبئاً ثقيلاً على التنمية في اليمن، وذلك من خلال اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني في البلد.

ويشير خبراء تنمية واقتصاد إلى أهمية دور القطاع الخاص في لعب دور قيادي للنهوض بالتنمية وتحمل أعباء إضافية رئيسية في عملية التشغيل.

مؤكدين ضرورة غرس ثقافة المشروع الخاص وامتلاك العمل بدلاً من الجري وراء وظائف حكومية عند الآخرين، ومن ثمّ امتلاك مهارة حرفيّة أو فنيّة أو مهنيّة أي شاب طالباً للعمل من امتلاك صنعة يمكن أن تكون باب رزق كريم له ولعائلته، وحتى تكون مشاريعهم مبنية على قواعد راسخة تتم تنمية مهاراتهم في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم، الأمر الذي يمكنه من التقدّم إلى البرنامج بطلب قرض مالي حسن ميسّر ليبدأ انطلاقته في الحيّاة ويمتلك مشروعه الخاص.

وبحسب هؤلاء الخبراء فقد حان الوقت لكي يلعب القطاع الخاص دوراً واسعاً وقيادياً في عملية قيادة التنمية وبالتالي خلق فرص عمل عديدة لكن بمواصفات ومعايير دقيقة ترتبط بالمؤهل ومهارات عالية وقدرة إنتاجية.

مشيرين إلى أهمية استشعار القطاع الخاص لدوره في عملية التشغيل والقيام بدور تنموي بحسب قدراته وإمكانياته الهائلة في المساهمة الفاعلة في الحد من البطالة واستقطاب الأيادي العاملة وتوفير البيئة المناسبة لها للإبداع والإنتاجية.

رؤية للشراكة

بحسب الخبير الاقتصادي المعروف محمد الميتمي فإن المرحلة الراهنة تتطلب شراكة واسعة بين الحكومة والقطاع الخاص تتمحور بشكل رئيسي في حل قضية التشغيل المتفاقمة من خلال حل العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بالخلافات القائمة حول تنفيذ المشاريع التنموية والبيئة الاستثمارية والمشاكل الضريبية والجمركية

يضيف: مراعاة لمتطلبات المرحلة الانتقالية للسنتين القادمتين إن المقاربات والحلول لقضية التشغيل ينبغي أن تتلخص في خمس نقاط.

يأتي في طليعتها تنظيم برامج تأهيل وتدريب سريعة لفئات مختارة من قوة العمل الشابة تستهدف قطاعات اقتصادية بعينها مثل قطاع البناء على سبيل المثال، تراعي فيه احتياجات السوق المحلي والإقليمي. وينبغي أن تتوفر فيهم أعلى شروط ومقاييس العمل الذي يتطلبها سوق العمل التنافسي سواء في اليمن أو خارجه.

وكذلك إقامة هذه البرامج بالشراكة مع الوزارات الحكومية المعنية ومنظمات وشركات القطاع الخاص، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية التي تستهدف تطوير الموارد البشرية في اليمن مثل مؤسسة صلتك، والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني، والبنك الدولي ووكالة التنمية الأمريكية وغيرها.

كما تتضمن النقاط إنشاء وتطوير و تفعيل آليات فعالة وملائمة لوصول الشباب إلى المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمارية و سرعة إنشاء صناديق وبرامج تستهدف التشغيل والإقراض الميسر تستهدف خلق فرص توظيف وفرص عمل وفرص التمكين الذاتي في السوق المحلي وفرص العمل في السوق الإقليمية بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى سرعة إنشاء شركات توظيف العمالة يشترك فيها القطاع الخاص وعدد من الهيئات والمنظمات والشركات الإقليمية ذات العلاقة تتولى مهام تأمين حركة العمالة اليمنية إلى فرص العمل المتاحة والمضمونة والمدروسة وفق آليات ومعايير ونظم عالمية معترف بها، فيما تتولى الحكومة بتأمين الأطر القانونية وتولي تقديم التسهيلات المؤسسية والسياسية لانتقال العمالة اليمنية إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

مواجهة النظرة القاصرة

التعليم أسرع وسيلة للقضاء على البطالة والحد من المشاكل المتعددة التي تعاني منها اليمن نتيجة الفقر والبطالة لكنة يرزح تحت معاناة طائلة ونظرة قاصرة لهذا النوع من التعليم من قبل المجتمع الذي ينظر له على أنه خاص بالناس غير القادرين على التعليم العالي

وتؤكد لمياء الإرياني وكيل وزارة التعليم الفني والمهني لقطاع تعليم وتدريب الفتاة في حديث خاص لـ (الثورة):أن الفتيات أكثر الشرائح المجتمعية تضررا من هذه النظرة التي يجب التصدي لها ومواجهتها وتغير النظرة المجتمعية الخاطئة تجاه هذا النوع من التعليم التنموي.

وترى الإرياني أن نظرة المجتمع للتعليم الفني بشكل عام نظرة دونية على اعتبار أنه يضم الطلاب الذين لم يحصلوا على معدلاتٍ مناسبة تؤهلهم للتعليم الجامعي والنظرة عميقة أيضا تجاه التحاق الفتيات في هذا النوع من التعليم.

وتقول: نركز كثيراً على عملية التوعية المجتمعية لتكون قاعدة نبني عليها أنشطتنا وبرامجنا وقد تم تنفيذ العديد من البرامج مع منظمات ومؤسسات مدنية محلية وخارجية استهدفت الكثير من المدارس في أمانة العاصمة وبعض التعليم.

ويتم في هذا الخصوص شرح أهمية التعليم المهني كمصدر رئيسي للأعمال وكذا أهمية التحاق الفتاة في التعليم الفني ودوره في التأهيل وخلق فرص عمل.

تضيف وكيل وزارة التعليم الفني : نفذنا الدورة الثالثة في البرنامج الشامل للعام الجاري واستهدف البرنامج 195 متدربة تم تأهيلهن وتدريبهن واستيعابهن في 18 شركة في قطاع الأعمال،وتوضح أن الهدف من تنفيذ هذا البرنامج الشامل إكساب الطالبات أو المتدربات العملية على ارض الواقع وتطبيقها في ميادين الأعمال.

الارياني: حملة توعوية للتصدي لظاهرة منع الفتيات من الالتحاق بالتعليم المهني

وتتمثل أهداف هذا البرنامج في إيجاد شراكة مجتمعية مع أصحاب العمل والمتمثل بالقطاع الخاص وضمان استمراريتها لتطوير مخرجات المؤسسات التدريبية وإكساب الخريجات خبرات ومهارات نظرية وتطبيقية أساسية وتخصصية وربط الخريجات بمواقع الأعمال.

وتشير الإرياني إلى أن هناك فجوة واسعة بين التحصيل العلمي في معاهد التعليم الفني والمهني وواقع سوق العمل ولهذا فإن التدريب يصحح اختلال العملية التعليمية.

وتدعو إلى إعادة النظر في العديد من التخصصات والمناهج الدراسية والتجهيزات التعليمية لتلبية متطلبات سوق العمل.

وتتحدث عن ثلاثة عوائق تواجه التعليم الفني والمهني تتمثل في المناهج والتجهيزات والكادر التدريسي وتحتاج بشكل عاجل إلى تطوير.

وتقول :الآن كل شيء يتطور من حولنا في سوق العمل من مهارات وتجهيزات وتخصصات وطرق تعليمية وإنتاجية وإدارية ويجب مواكبتها بكفاءة وفاعلية.

وتعتبر الإرياني التعليم الفني، والمهني أهم أنواع التعليم وأكثرها تأثيراً في التنمية خصوصا في الدول التي مثل دولنا لأن مواردنا شحيحة وهناك مشاكل عديدة تؤكد أهمية الموارد البشرية لمستقبل اليمن.

وتشدد الإرياني على أن مخرجات التعليم الفني هي مدخلات سوق العمل ولهذا يجب أن تكون العلاقة بالقطاع الخاص علاقة متميزة وعلاقة تشاركية تبادلية.

تحديد الخطوة الأولى

دعت أمل شرف الدين منسقة البرامج بمؤسسة أثر للتنمية المؤسسات العاملة في مجال التنمية والتدريب تركيز برامجها وأنشطتها بدرجة أساسية على الشباب، لأن هناك الكثير منهم عاطلين عن العمل.

وتضيف: من خلال تجربتنا في البرامج التي يتم تنفيذها لتأهيل الأيادي العاملة من الشباب والخريجين نلاحظ أن الكثير منهم عاجز عن تحديد الخطوة الأولى في رسم مستقبلهم ومن هذا المنطلق بدأنا نفكر بالعمل على مساعدتهم.

وتشير إلى أن ذلك يتم من خلال الدورات في التنمية البشرية وتنمية القدرات والمهارات لأنهم يجهلون كيف يبدأون أول خطوة في حياتهم أو كيفية الدخول إلى سوق العمل.

وتؤكد على أن عملية التأهيل والتدريب يجب أن تهدف إلى إكساب المهارات اللازمة للدخول لسوق العمل والحصول على وظيفة والعوامل المساهمة في ذلك منها كيفية إعداد السيرة الذاتية والتعامل مع المقابلة الشخصية والوظيفية والتقنيات الحديثة.

1200 شاب يختارون شكل نظام الحكم

تواصل مؤسسة إيجاد للتنمية تنفيذ برنامجها الحواري والاستطلاعي الشامل حول أشكال وأنظمة الحكم والذي استهدف حتى الآن توعية أكثر من 1200 شاب وشابة وإيصال أصواتهم إلى مؤتمر الحوار الوطني.

ويتضمن البرنامج حلقات خاصة تناقش أشكال الدول البسيطة والفدرالية والكنفدرالية وأنظمة الحكم الرئاسي والبرلماني والمختلط.

وتأتي هذه الحلقات النقاشية ضمن فعاليات مشروع مستقبل اليمن بعيون الشباب نفذت منه المؤسسة 21 حلقة 8 حلقات في جامعة صنعاء وحلقتين في كلية الإعلام وحلقتين في كلية الحاسوب وحلقة في كلية التجارة وحلقة في كلية الآداب وحلقتين في كلية التربية

هذا وقد تجاوزت المؤسسة العدد المستهدف الذي حدد بـ800 وأصبح 1200 شاب وشابة بهدف توعيتهم بهذه المفاهيم وإيصال أصواتهم إلى مؤتمر الحوار الوطني.

وفي أثناء الحلقات توزع استبيانات قبلية وبعدية لقياس الفهم ومعرفة رؤاهم بشكل الدولة ونظام الحكم الذي يتمناه الشباب تطبيقه في اليمن وتفريغ هذه الاستبيانات وصياغتها في تقرير نهائي ورفعه إلى صناع القرار.

خريجو التعليم الأساسي صيد ثمين لتجار الوهم !

أراد عبدالكريم الشرماني استغلال فترة توقف ابنه الإجبارية بعد تخرجه من الثانوية العامة في عملية إكسابه مهارات تدريبية متعددة في اللغة والكمبيوتر والمهارات الشخصية بإرساله للمعاهد والمراكز المتخصصة في هذه المجالات.

لم يلاحظ عبدالكريم كما يقول أي تطور في ابنه من حيث اللغة أو استخدام الكمبيوتر أو حتى في المهارات الذاتية بعد ما انفق عليه مبالغ طائلة على الدورات التي التحق بها في العديد من هذه المعاهد والمؤسسات العاملة في التأهيل والتدريب.

معاهد التدريب والتأهيل حولت التعليم إلى مصدر للاسترزاق باشراف جهات رسمية

ويعتبر خريجو التعليم الأساسي وكذا الجامعي صيداً ثميناً لمعاهد ومراكز التدريب والتأهيل والتنمية البشرية التي تنتشر بشكل رهيب وتعمل في كل التخصصات والمجالات الأمر الذي أحدث فجوه واسعة بين هذه المؤسسات والمكاتب التعليمية والأهداف التي من المفترض أن تحققها في الارتقاء بالكوادر البشرية وتنمية القدرات والمهارات التي تساعد كافة الشرائح التي تستهدفها هذه المراكز وتجعلها شرائح اجتماعية فاعلة تساهم في خلق مجتمع منتج في كافة مجالات الحياة .

ويرى العديد من المتخصصين في هذا المجال أن هذه العملية تحولت إلى مصدر للاسترزاق وبيع للوهم على حساب المواطن في ظل غياب الجهات الرقابية المنظمة لهذه المؤسسات والمراكز والمعاهد.

طبقاً لمختصين وخبراء فإن وزارة التعليم الفني والمهني تتحمل مسئولية الفوضى الحاصلة في عملية انتشار معاهد ومراكز للتدريب والتأهيل بصورة عشوائية وبكثافة ضارة لأنه لا يجب منح التراخيص بهذا الخصوص إلا وفق شروط ومعايير محددة ومرتبطة بجودة المخرجات.

مشيرين إلى أن هناك ضرورة لكي تستهدف مراكز ومعاهد التنمية البشرية وعملية التدريب بشكل عام بصورة رئيسية خدمة المجتمع وان تكمل هذه المراكز ما بدأه الآخرون في التعليم الأساسي والجامعي بحيث تركز جهودها على تطوير المدارك وتنمية المهارات ويجب التركيز على الجودة وإيصال المعلومة التدريبية الصحيحة والمناسبة

بالإضافة لتشكيل إضافة نوعية تعمل على تطوير بيئة الأعمال وإيجاد سوق عمل قوي ومتزن ويفرز فرص عمل مناسبة للاحتياجات الراهنة.

وتخوض مؤسسات ومعاهد التنمية البشرية ومراكز التدريب سباقاً محموماً فيما بينها للاستحواذ على شريحة اجتماعية هامة تتمثل بخريجي التعليم الأساسي والثانوي بغرض تأهيلهم وإكسابهم مهارات تتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

ودشنت العديد من المؤسسات والمعاهد برامج متعددة لتأهيل خريجي التعليم منذ مطلع العام في توجه جديد في عمل وأنشطة هذه المراكز التي تبحث كما يرى خبراء في هذا المجال عن الاستفادة من هذه الاستراتيجية الجديدة واستقطاب مؤسسات ومنظمات دولية داعمة لهذا التوجه من التأهيل والتدريب البشري والتنموي.

ويرى القائمون عليها أن برامجهم وأنشطتهم تهدف لمعالجة مشكلة الشباب بعد التخرج من الثانوية

الذين حصلوا على نسبة متدنية لا تؤهلهم للالتحاق بالتعليم الجامعي، بالإضافة إلى أن هناك أعداداً كبيرة جداً من الشباب محرومين من الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولا يحظون بفرصة الالتحاق بالتعليم الفني والمهني وتزداد سنوياً بمعدلات متراكمة مما يحول جزءاً كبيراً منهم إلى العمالة الرخيصة غير المؤهلة أو البطالة وما لها من آثار اجتماعية ونفسية على الفرد والمجتمع.

قصة نجاح

عمرو جمال : لدينا جميعاً شخص بداخل رؤوسنا

يرى عمرو جمال أن المستحيل هي أول كلمة تواجهها أي فكرة جديدة من قبل الناس ويقول : لدينا جميعاً شخص بداخل رؤوسنا ولكن كيف يبدو ..هذا الذي يجب أن يحدده كل شخص.

ويؤكد على أهمية المسرح ودوره في المجتمع وكيف أن المسرح يمكن أن يخلق وعياً عبر تقديم رسائل مباشرة إلى الناس، والدور الذي قام به في سبيل إحياء هذا الفن من جديد.

تم اختيار عمرو جمال ضمن الشخصيات الناجحة الملهمة التي قدمها "تيدكس صنعاء" باعتباره نموذجاً للشباب المبدع الذي يجب أن يحتذى به واستلهام طموحه ونجاحه في المجال الإبداعي.

جمال من مواليد 1983م وحاصل على بكالوريوس هندسة تقنية المعلومات من جامعة عدنو على شهادة خبرة في إدارة المشاريع الثقافية من معهد KMM هامبورج – ألمانيا ..

عمرو جمال كاتب ومخرج مسرحي وتلفزيوني، مؤسس فرقة خليج عدن المسرحية، قدم خلال الثمانية أعوام الماضية عددا من المسرحيات شكلت إحياءً للمسرح الجماهيري في اليمن بعد انقطاع دام 15 سنة للمسرح الجماهيري في البلد، استمرت عروض بعض مسرحياته على خشبة المسرح لثلاثة أعوام متتالية في مواسم مختلفة بحضور جماهيري كثيف خصوصا في مدينة عدن وكذلك سجلت أعماله حضورا متميزا في مدينة صنعاء.

من أبرز أعماله التعاون اليمني الألماني من خلال مسرحية "معك نازل" والتي حققت أكبر نجاح لمسرحية جماهيرية في اليمن خلال العشرين عاما الماضية وكانت أول مسرحية يمنية تعرض في أوروبا .

تناولت العديد من الصحف المحلية، العربية والعالمية أعماله من خلال مقالات نقدية وبحوث أكاديمية ..لعمرو جمال أيضا حضور تلفزيوني متميز كمخرج ومؤلف لعدد من المسلسلات التلفزيونية والبرامج والأفلام الوثائقية الفيديو كليبات..

نستطيع

الحصول على الحد الأدنى من الدخل والغذاء

د/محمد الرفيق

يتطلب تركيز السياسات والإجراءات على تحسين أحوال الأسر الفقيرة بهدف الحصول على الحد الأدنى من الدخل والغذاء وأيضا الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق تخصيص الموارد نحو تحقيق العديد من الأهداف والتي من أبرزها نشر الوعي بالقضايا السكانية على مستوى التجمعات السكانية والأفراد وتوفير فرص التعليم للجميع وخاصة للفتيات في الريف.

وتتبع مسببات الأمية والحد من روافدها وتعزيز برنامج مكافحة الأمية وتعليم الكبار.

إن تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية وخاصة للأمهات والأطفال ومكافحة الأمراض المعدية في هذا الاتجاه الذي يتطلب أيضاً تعزيز مكانة المرأة ودورها في النشاط الاقتصادي والسياسي وتوفير خدمات البنية التحتية الأساسية في الريف لكسر عزلة المناطق النائية.

أرى أن الدولة مطالبة خلال الفترة القادمة بوضع العديد من السياسات الهادفة للتوسع والتنوع في خطة التنمية وتشعيب احتياجاتها من القوى العاملة لاستيعاب المزيد من الخرجين.

وتتطلب المرحلة الراهنة لتحقيق أهداف التنمية المتمثلة بتحسين الدخل والوضع المعيشي دراسة حجم العمالة وخريطة توزيعها في مجال الصحة وفي مجال التعليم حسب التخصصات المختلفة لاستيعاب خريجي الجامعات والمعاهد الفنية في المجال الصحي وفي مجال التعليم ،وخاصة أن اليمن تفتقر إلى مثل هذه الكوادر.

ومن ضمن السياسات التي يمكن إتباعها من أجل تطوير التعليم والصحة ينبغي أن تزداد نسبة الإنفاق على التعليم من خلال زيادة الموازنة الخاصة بالتعليم وتوجيه المساعدات والمنح لتطوير هذا القطاع وأيضا اتخاذ سياسات رقابية قوية لضبط الكشوفات الوهمية لأسماء المدرسين.

من الضروري العمل على حل مشكلة التشتت الجغرافي للمدارس بسبب التشتت السكاني.

ويتوجب على صانعي القرار أن يتخذوا سياسات داعمة للقطاع الصحي في جانب الإنفاق من اجل زيادة عدد الكوادر في كافة التخصصات كون اليمن تفتقر إلى ذلك.

كما يجب السعي نحو زيادة عدد المستشفيات في الجمهورية اليمنية وأيضا المراكز الصحية وتوزيعها بشكل يحقق نوعاً من العدالة في التنمية للخدمات الصحية على مستوى كافة محافظات الجمهورية اليمنية.

رئيس قسم العلوم الإدارية بجامعة ذمار